منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الخدمات العامة في المغرب..
إعادة النظر في نموذج التدبير الجهوي بالخصخصة

أشرف ميمون

ورقة سياسات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

اللامركزية كحل لتخفيف التحديات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

ورقة سياسات

أشرف ميمون
باحث في الشبكة العربية للباحثين والباحثات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعضو اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

مراجعة فنية : عمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شروق الحريري

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراساتAFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية. وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية كل عام.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في المنطقة العربية. عبر فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة

مقدمة

يحظى تدبير الخدمات العامة باهتمام بالغ من قبل الحكومة المغربية والمواطنين، خاصة القطاعات الحيوية كالماء الصالح للشرب والكهرباء، إضافة إلى الصرف الصحي. نظرًا إلى أنها تمس بشكل مباشر ويومي حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية من قبيل ضمان حقهم في التزود بجودة عالية وبتكلفة تراعي قدرتهم الشرائية مع تحقيق العدالة المجالية خاصة بين الحواضر والبوادي وكذلك مراعاة استدامة الموارد الطبيعية

وقد اختلفت سياسات تدبير الماء والكهرباء في المغرب من فترة إلى أخرى باختلاف الرؤية السياسية والإستراتيجية لأصحاب القرار وصانعي السياسات وتأرجحت بين التعميم والخصخصة وبين المكتب الوطني للماء والكهرباء والشركات الخاصة عبر عقود التدبير المفوض التي يتم إبرامها بين الجماعات الترابية وشركات التدبير المفوض الخاصة، التي لا طالما استغلت المغاربة واستنزفت جيوبهم عبر غلاء الفواتير وتكلفة التزويد، ما حرم بعض الأسر خاصة تلك التي في وضعية اقتصادية هشة من حقهم في التزود بخدمات الكهرباء والماء الصالح للشرب. كما أنها لطالما قامت بحجز عدادات التزود من شريحة واسعة من المواطنين، ما حرمهم من خدمات الماء أو الكهرباء وذلك كإجراء عقابي لهم على تأخرهم عن سداد إحدى الفواتير. الشيء الذي دفع بالعديد من المواطنين والمواطنات إلى خوض احتجاجات وتحركات اجتماعية قوية مطالبة برحيل تلك الشركات ومعبرة عن عدم رضاها واستيائها من هذا الوضع

في ظل هذا الوضع أعلنت الحكومة المغربية بشكل رسمي عن انطلاق النموذج الجديد لتدبير خدمات الماء والكهرباء والتطهير السائل عبر الشركات الجهوية متعددة الخدمات في أكتوبر 2024 المؤطرة بقانون رقم 83.21[1] والتي تحل محل المكتب الوطني للكهرباء للماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.[2]

إلا أنه منذ الإعلان عن هذا القانون وقبل دخوله حيز التنفيذ وهو محاط بالعديد من التساؤلات كما أنه أثار جدلًا واسعًا[3] بين الهيئات النقابية وبين مستخدمي شركات التدبير المفوض والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، الرافضون لهذا المشروع يعتبرونه يمس بعمومية القطاع ويزيد من خصخصته[4] كما يطرحون السؤال عن مدى إمكانية أن يستجيب هذا النموذج لتطلعات المواطنين ويضمن تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

فبالرغم من وضوح القانون 83.21، فإن عملية تنزيل الشركات الجهوية تعرف العديد من التحديات من الجانب القانوني كالتأقلم مع الإطار التشريعي الجديد وغياب آليات رقابة فعالة تضمن جودة الخدمات وشفافية العمليات. ومن الجانب الاجتماعي والإداري أيضًا يعرف تنفيذ القانون تحديات كثيرة، منها ضمان استقرار المستخدمين، إذ يتطلب الانتقال إلى الشركات الجهوية ضمان حقوق العاملين في القطاع، تفاديا لأي توتر اجتماعي. كما أشارت أيضًا الدراسات الميدانية إلى مخاوف المواطنين من تراجع جودة الخدمات، خاصة في ظل التخوف من التعقيدات الإدارية. والتخوف من تفاوت التسعيرات بين الجهات بالإشارة إلى كون التسعيرات في ظل التدبير المفوض مرتفعة جدًّا، ما يضع ضغطًا على الشركات الجديدة لضمان خدمات بأسعار تنافسية.[5]

تدبير قطاع الماء والكهرباء بالمغرب بين التعميم والخصخصة

منذ تأسيس المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب سنة 1963 وهو مؤسسة عمومية مملوكة بالكامل للحكومة المغربية يقوم بتقديم خدمات إنتاج وتوزيع الموارد الكهربائية والهيدروليكية، ومكافحة الهدر وتنفيذ أدوات وتقنيات جديدة لتوفير المياه والكهرباء ويدير مشاريع الكهرباء الشمسية بما في ذلك الدراسات والبحوث والتمويل.[6]

وقد حقق منذ ذلك التاريخ العديد من الإنجازات، من أهمها تعميم الولوج إلى الكهرباء بالعالم القروي، فقد بلغت نسبة الكهربة القروية 99,78% عند نهاية 2020، ما مكن ما يقارب 13 مليونًا من ساكنة العالم القروي من الاستفادة من الكهرباء وما نتج منه من تحسين مستوى المعيشة وعصرنتها. أما فيما يتعلق بمجال الماء، فقد واصل المكتب مجهوداته من أجل

المحافظة على مستوى الخدمات والتأمين المستمر لتزويد كل المدن بصفة عادية بالماء الصالح للشرب، حيث بلغت نسبة التزود 100% في المناطق الحضرية مع رفع نسبة التزويد بماء الشرب بالوسط القروي من 97,4% سنة 2019 إلى 97,8% مع نهاية سنة 2020، ما مكن من تزويد ساكنة قروية مستفيدة تناهز13 مليون نسمة[7].

إضافة إلى أنه يتوفر على كفاءات عالية استطاع بفضلها تحقيق إنجازات مهمة، كما أن ثمن الماء والكهرباء ظل مستقرًا بالمغرب بتسعيرة تراعي القدرة الشرائية للمغاربة، وتم إدخال هذه الخدمات لعدد من الجهات والمناطق النائية.[8]

في سنة 1997 تم اعتماد التدبير المفوض بالمغرب حيث شهدت هذه السنة تطبيقًا لمفهوم التدبير المفوض على أرض الواقع من خلال اتفاقية للمجموعة الحضرية الدار البيضاء والشركة الفرنسية «ليونيز دي زو» بتاريخ 1997/4/28 وتتعلق بتكليف الشركة بتدبير قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل بولاية الدار البيضاء لمدة ثلاثين سنة لتمتد إلى ولايات أخرى

إلا أنه اتضح عمليًا أن هذه التجربة أسفرت عن واقع مخالف لما كان مرجوًا على مستوى تحسين جودة الخدمات بتكلفة ملائمة، وهو ما ترتبت عليه انعكاسات اجتماعية تمس الحياة اليومية للمواطنين. وقد أكد تقرير المجلس الأعلى للحسابات، أن أداء شركة ليدك لم يكن مطابقًا لمقتضيات العقد خلال العشر سنوات الأولى من التفويض، كما كشف وجود أحياء يتم تزويدها بماء مشبع بالصدأ، وهو ما يسمى بـ»المياه الحمراء» وأوضح المصدر نفسه، أن المشاريع التي تخص محاربة التلوث ومعالجة المياه العادمة، لم تنجز، مبرزًا أن هدف الربط الشامل لكل الأسر بشبكات الماء والتطهير لم يتم تحقيقه، ويظهر الفرق واضحًا بالنسبة إلى الربط الاجتماعي. وكشف المصدر نفسه، عن اختلافات بين متوسط السعر الحقيقي للكهرباء حسب صيغة العقد ومعطيات ليدك ومتوسط السعر المعلن من قبل ليدك، مسجلًا وجود اختلالات في تسيير مداخيل صندوق الأشغال.[9] إضافة إلى ارتفاع تسعيرة الماء والكهرباء في المناطق المسيرة وفق نظام التدبير المفوض لشركات أجنبية ما أثقل كاهل المواطنين ودفعهم إلى الاحتجاج مرارًا وتكرارًا في مناطق مختلفة[10].

وفي سنة 2024 تم إعطاء الانطلاقة الفعلية لنموذج تسيير جديد لقطاع الماء والكهرباء، وهي الشركات الجهوية متعددة الخدمات المؤطرة بالقانون 83.21 والخاضعة لأحكام القانون رقم 17.95 المتعلقة بشركات المساهمة، التي ستحل محل المكتب الوطني للماء والكهرباء الذي ستنتقل العقارات والمنقولات التابعة له إلى الجماعات المشمولة بعقود التدبير مع الشركات الجهوية.[11] ويدخل هذا ضمن صيرورة بناء جهوية متقدمة واستمرارًا في ورش اللامركزية، وهي آلية لتسهيل ولوج القطاع الخاص، ليس فقط إلى خدمات توزيع الكهرباء، بل أيضًا إلى إنتاجها، ضمن أشكال متعددة من الخصخصة أهمها الشراكة قطاع عام- قطاع خاص.[12]

كما أن هذه الإصلاحات تأتي استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي الذي يدفع نحو خصخصة القطاعات العمومية بغض النظر عن التكلفة الاجتماعية[13] وذلك في مقابل رفع الأعباء عن الدولة بفتح الباب أمام القطاع الخاص للمساهمة في رأسمال تلك الشركات وتحرير سوق الكهرباء وتطبيق التسعيرة الحقيقية تحت عنوان: «استرداد التكاليف»، وهو ما أوضحه بالحرف تقرير البنك الدولي (2019) بقول: «وجود القطاع الخاص يلزم الحكومة بتبني لوائح تنظيمية للتعريفة تقتضي وضع تسعير لاسترداد التكاليف».[14]

ومن المتوقع أن تواجه هذه الشركات العديد من التحديات مثل افتقارها إلى الخبرة اللازمة لتقديم خدمات المياه والكهرباء بكفاءة، وسيطرة الشركات الخاصة على موارد المياه والطاقة، ما قد يُشكل تهديدًا للسيادة الوطنية، فضلًا عن تراجع الاهتمام بحماية البيئة، خاصة إذا ركزت الشركات في الربح على حساب المسؤولية الاجتماعية كما أنه قد تحدث تغييرات جذرية في طريقة تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات، وبالتالي يُشكل عبئًا على المواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود، وما قد يتبع ذلك من استياء شعبي، خاصة إذا لم تُدر بشكل جيد.[15]

فبعد مرور حوالي 3 أشهر على دخول القانون المتعلق بإحداث الشركات الجهوية لتدبير خدمات الماء والكهرباء حيز التنفيذ، أفصح مشروع قانون مالية 2024 عن زيادات مرتقبة في سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الماء والكهرباء ما سينعكس على ارتفاع أسعار الماء والكهرباء لا محالة. ويقترح رفع الضريبة على القيمة المضافة على الماء الصالح للشرب من 7 في المئة إلى 8 في المئة ابتداء من 2024 وإلى 9 في المئة من سنة 2025 وإلى 10 في المئة من سنة 2026.[16]

كما يقترح مشروع القانون رفع سعر الضريبة على القيمة المضافة المُطبقة على الاستفادة من الكهرباء من 14 في المئة إلى 16 في المئة لسنة 2024 و18 في المئة سنة 2025 و20 في المئة سنة 2026، وفق ما تضمنته وثائق مشروع قانون مالية 2024.[17]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المكتب الوطني للماء والكهرباء لطالما حافظ على تعريفة موحدة لم تتجاوز 0.15 دولار للكيلواط في الساعة بالنسبة إلى الكهرباء و0.50 دولار للمتر المكعب بالنسبة إلى الماء بينما شهدت التعريفات في الشركات الخاصة زيادة ملحوظة بنسبة تجاوزت 30 في المئة بالنسبة إلى الكهرباء و100 في المئة بالنسبة إلى الماء الصالح للشرب[18] وتفاوتات مناطقية في التعريفات التي تتمُّ بها فوترة استهلاك المواطنين من الكهرباء، سعرُ الكيلوات البالغ 0.7904 درهم، دونَ احتساب الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 14% بالنسبة إلى الشطر الأول من الاستهلاك، تتمُّ فوترته في الدار البيضاء مثلًا بـ0.85، و0.91 درهم في طنجة، أيْ إن شركتي «ريضال» و«فيوليا» اللتين تنتميانِ معًا إلى «فيوليا» تعملان بتعريفتين مختلفتين في المدينتين المذكورتين، وبموجب ذلكَ يغدُو الكيلواط في طنجة (0.91) أغلى منه في الرباط (0.80)، وحتى بالمقارنة مع تطوان حيثُ تتمُّ فوترتهُ 0.79 درهم.[19]

العودة إلى التعميم كفيل بضمان الجودة وترسيخ الدولة الاجتماعية

يتبين من خلال كل التجارب السابقة أن أنجح تجربة كانت للمكتب الوطني للماء والكهرباء الذي استطاع تحقيق العديد من الإنجازات، وبالرغم من كل التحديات التي واجهها فإنه استطاع إنجاز برامج تعميم الماء والكهرباء بنسب تجاوزت 99 في المئة[20] كما أنه حافظ على ضمان الخدمات بتكلفة تراعي القدرة الشرائية للمغاربة. بخلاف التوجه الآخر الذي تسيطر عليه الشركات الخاصة والخاضع لمنطق الربح وتسليع الخدمات علاوة على العديد من الاختلالات في الالتزامات المبرمة بين الجماعات الترابية وشركات القطاع الخاص، ما جعل من ورش إنشاء الشركات الجهوية متعددة الخدمات والتي ستتولى تدبير قطاعات حيوية كالماء والكهرباء والإنارة العمومية محط شك عن مدى قدرتها على ضمان الخدمات بجودة عالية وبتكلفة اجتماعية مناسبة أيضًا

وعلى المستوى الدولي أيضًا نجد العديد من التجارب الناجحة والمهمة التي اعتمدت على شركات حكومية لتدبير الخدمات الأساسية وحققت إنجازات مهمة جدًّا. منها تجربة كوبا التي تحتل المركز الثالث عالميًّا ضمن قائمة الدول الأرخص في أسعار الكهرباء المنزلية، إذ يبلغ سعر الكهرباء ما يعادل نحو 0.006 دولار لكل كيلوواط/ساعة بحسب البيانات الأخيرة التي جمعتها منصة الطاقة المتخصصة[21]، مع الإشارة إلى أن الحكومة الكوبية هي من يتحكم بأسعار الكهرباء مركزيًّا وذلك بتتبع سياسة دعم تشمل الخدمات الأساسية للمواطنين

ومن بين الدول الإفريقية والعربية بحسب نفس التصنيف تأتي ليبيا في المركز الخامس عالميًّا ضمن الدول الأرخص في أسعار الكهرباء المنزلية، إذ يبلغ سعر الكيلوواط/ساعة 40 درهمًا (0.0082 دولار)[22]. وذلك بالاعتماد على الشركة العامة للكهرباء وهي شركة حكومية مملوكة بالكامل للدولة الليبية. إلا أن ليبيا تعيش أخيرًا أزمة انقطاع متكرر للكهرباء راجع إلى حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي تعرفه البلاد

عربيًّا أيضًا تحتل مصر معدل وصول إلى الكهرباء بلغ 100%، اعتمادًا على محطات الطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية، وقد شملت مناطق الريف والحضر كافة[23]. هذا، وتحتل المركز 11 دوليًّا ضمن الدول الأرخص في أسعار الكهرباء التي تصل إلى 0.018 دولار لكل كيلوواط/ساعة[24]، بالاعتماد على الشركة القابضة لكهرباء مصر التي تضم 9 شركات توزيع و5 شركات توليد حكومية

أوروبيًّا نجد فرنسا وبعد عقود من التدبير المفوض عبر شركات خاصة، اتجهت نحو تأميم مؤسسة «كهرباء فرنسا» عبر عرض للاستحواذ الكامل على المجموعة (بنسبة مئة في المئة)، في عملية تبلغ تكلفتها 9.7 مليار يورو، وفق وزارة الاقتصاد. وبذلك تكون الحكومة قد سهلت إعادة تأميم الشركة.[25]

بعد الاطلاع على هذه التجارب وغيرها يمكننا القول إنه في الوقت الذي يدعو البعض إلى الخصخصة والاعتماد على الشركات الخاصة، وتفويض لها مهمة تدبير القطاع كما كان الحال في المغرب، فإن العديد من التجارب تعود إلى تأميم الخدمات العامة الأساسية وإعادتها إلى الملكية العامة كفرنسا، بينما لا تزال تصر العديد من التجارب على الاستمرار في الملكية العامة لهذه الخدمات وتقدمها بكفاءة ككوبا والبرازيل ومصر وليبيا وغيرها من الدول التي لا زالت توفر الخدمات بسعر مناسب للمواطنين

بالرغم من التحديات التي يمكن أن تواجهها كل تجربة ارتباطًا بوضعها السياسي أو الاقتصادي أو البيئي أيضًا

إن هذا النهج بالإضافة إلى الدروس التي يمكن أخذها من تجربة المغرب خاصة تجربة المكتب الوطني والأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي حققه، يمكننا أن نخلص إلى أنه من الصعب تحقيق العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية وضمان تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاعتماد على القطاع الخاص الذي لا يهمه سوى الربح والتسليع

خاتمة وتوصيات

رغم التوجه الإستراتيجي الحالي المتجه نحو تفكيك المكتب الوطني للماء والكهرباء وتعويضه بالشركات الجهوية متعددة التخصصات والتي تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقًا لإملاءات صندوق النقد الدولي، إلا أن التجارب أثبتت أن تأميم قطاع الطاقة وضمان رقابة وطنية وشعبية على إنتاجه وتوزيعه ونزع ملكية الرأسمال عنه هو ضمان لتزود آمن وبيئي للسكان وضمان للسيادة الوطنية على مصادر الطاقة والموارد الطبيعية. وبما إن تجربة الشركات الجهوية لا تزال جنينية، فهي فرصة للاستدراك واسترجاع عمومية المكتب الوطني للماء والكهرباء مع ضمان توفير الدعم المادي واللوجستي له وتمكينه من جودة التسيير في ظل الحكامة الجيدة. حتى يستمر في تحقيق ما أنجزه منذ عقود خاصة الأثر الاجتماعي لخدمات المكتب ومراعاة الظروف المعيشية للسكان ودعمه في تطوير ورش الطاقات المتجددة لضمان استدامة الموارد وتحقيق الدولة الاجتماعية المرجوة

من جهة أخرى وجبت الإشارة إلى أنه مهما كانت التوجهات الكبرى التي تنهجها الدولة والإصلاحات المعتمدة في الخدمات الأساسية فلا يجب أن يكون الهاجس فيها هو خفض العبء عن الدولة والخزينة العامة فقط، بل يجب أن تكون متوازية مع ضمان تمتع المواطنين والمواطنات بحقوقهم وتحقيق الحد الأدنى للعيش الكريم لهم، والحفاظ على ميزان الجودة والتكلفة مستقرًا. في هذا الإطار يكون تدخل السلطات العمومية ضروريًا في تحديد تعريفة اجتماعية موحدة أو عبر توفير دعم مباشر للأسر الهشة ويمكن تحديدها عن طريق المعطيات المتوفرة في السجل الاجتماعي الموحد الذي صنف كل الأسر المغربية وفقًا للمؤشر الاجتماعي الذي يعتمد على بيانات مختلفة من بينها نسبة استهلاك الكهرباء والماء لكل أسرة.

بهذا يتسنى للسلطات المعنية تحديد الأسر التي في حاجة إلى الاستفادة من هذا الدعم المباشر كما يمكنها أن تقدر معطياتها وفقًا لتغير المؤشر الاجتماعي وكذلك تطور استهلاك الماء والكهرباء من فترة إلى أخرى. قد يضمن هذا النهج إمكانية تحقيق إصلاحات بنيوية في قطاع الخدمات الأساسية مع مراعاة الوضعية الاجتماعية والقدرة الشرائية للمواطنين التي في تدهور ملحوظ والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتجنب ارتفاع وتيرة الاحتجاجات على غلاء أسعار الخدمات التي ظهرت منذ مدة في مناطق مختلفة

هوامش

1 القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، شذرات قانونية مغربية، https://tinylink.info/10Ndm

2 حسن أنفلوس. «خاص: ستعوض مكتب الكهرباء والوكالات المستقلة.. هذه تفاصيل مشروع الشركات الجهوية». العمق المغربي. 7يوليو 2022 : https://tinylink.info/10NbZ

3 https://shorturl.at/Jqonh

4 خالد الغازي.» الشركات الجهوية.. هل تقضي على التدبير المفوض أم تعيد له الحياة؟». الأسبوع الصحفي .12 فبراير 2023. https://tinylink.info/10Nmu

5 5 أيوب الساكوتي، «الشركات الجهوية متعددة الخدمات: تحول نوعي في تدبير المرافق العمومية بالمغرب بين الطموح والإكراهات»،طنجاوة.22 يناير 2022. https://n9.cl/tfmy17

6 المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب المغرب، https://shorturl.at/Do5EH

7 «استثمارات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تصل 3.8 مليار درهم في قطاع الكهرباء خلال سنة 2020 ". جريدة الريف.4 اغسطس 2021. https://shorturl.at/LyXZG

8 سكينة الصادقي، « خوصصة تدبير قطاع الماء والكهرباء بالمغرب تثير جدلا داخل قبة البرلمان»، هيسبريس.18 أبريل 2023، https://shorturl.at/IMGR6

9 مجلة القانون والعلوم القانونية والاقتصادية للتنمية.» التدبير المفوض بالمغرب بين النظرية والتطبيق «.19 نوفمبر 2013. https://shorturl.at/ZTvFY

10 علي اموزاي «إنشاء "شركات جهوية" تحل محل المكتب الوطني للكهرباء: ظل البنك الدولي وراء ذلك».اطاك المغرب .29 ابريل 2023. https://shorturl.at/DZCH6

11 حسن انفلوس « خاص: ستعوض مكتب الكهرباء والوكالات المستقلة.. هذه تفاصيل مشروع الشركات الجهوية» 7 يونيو 2022: https://shorturl.at/epOx1

12 نفس المصدر السابق.

13 سكينة الصادقي، مرجع سابق.

14 علي اموزاي «إنشاء "شركات جهوية" تحل محل المكتب الوطني للكهرباء: ظل البنك الدولي وراء ذلك».اطاك المغرب .29 ابريل2023، https://shorturl.at/DZCH6

15 محمد الصديقي.» تقرير يحذر من "نتائج عكسية" لخوصصة الماء والكهرباء بالمغرب». العمق المغربي. 13 مايو 2024. https://shorturl.at/GS7dj

16 عادل الكرموسي.» زيادة مرتقبة في أسعار الماء والكهرباء في 2024 بعد تنصيص قانون المالية على رفع الضريبة على القيمة المضافة».اليوم 24.(22اكتوبر 2023). https://2u.pw/SxXco

17 نفس المصدر السابق

18 ياسر الدركولي .» المغرب.. فواتير «باهظة» للكهرباء والماء بعد الحجر».سكاينيوز عربية.(24 يونيو 2020) https://n9.cl/2s3lx

19 لافي إيكو، ترجمة: هشام تسمارت.» زيادةٌ مرتقبة في سعرِ الكهرباء بالمغرب مع قربِ إقرار بِنْيَة جديدة».هسبريس اقتصاد https://n9.cl/g46f25

20 «استثمارات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تصل 3.8 مليار درهم في قطاع الكهرباء خلال سنة 2020 ". جريدة الريف.4 اغسطس 2021. https://shorturl.at/LyXZG

21 سامر أبووردة، الدول الأرخص في أسعار الكهرباء المنزلية عالميًا.. 4 بلدان عربية بقائمة الـ10 (مسح)، الطاقة، 23 ديسمبر 2024، https://2u.pw/a9fOD/

22 نفس المصدر السابق

23 هبة مصطفي، الوصول إلى الكهرباء في أفريقيا.. مصر والمغرب في الصدارة والجزائر رابعًا، طاقة، 27 يونيو 2022، https://2u.pw/LfMNF

24 سامر أبووردة، الدول الأرخص في أسعار الكهرباء المنزلية عالميًا.. 4 بلدان عربية بقائمة الـ10 (مسح)، مرجع سابق.

25 «الحكومة الفرنسية تتأهب لتأميم شركة الكهرباء». الشرق الاوسط. 19 يوليوز 2022 https://shorturl.at/Boahy

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

مكاتب فبريكا. شارع كنيسة الاخوة الانجليين. منطقة اوتيل ديو، الاشرفية بيروت. لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.